

الإتحاد المغربي، واقع وتقييم

السعيد مقدم (*)

إتحاد المغرب العربي، واقع وتقييم

كانت منطقة المغرب العربي ولا تزال، منطقة استراتيجية واعدة تزخر بكل العوامل التي تجعل منها طرفا أساسيا في العلاقات الاقتصادية والسياسية لا سيما في المنطقة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط.

فثلثي سكان المغرب العربي البالغين اليوم أكثر من 75 مليون قاطن، لا يتجاوزون 30 سنة، يمثل من لهم أقل من 20 سنة حوالي نصف السكان أجمعين.

كما أن شريحة كبيرة من سكان المغرب العربي البالغين اليوم أكثر من 42 سنة لا يزالون يذكرون نسيم الوحدة المغربية الذي غمر أجواء المنطقة بمناسبة انعقاد مؤتمر طنجة التاريخي عام 1958، يومها كانت الجزائر ترزخ تحت نيل الاستعمار (1).

وما يؤسف عليه اليوم أن منطقتنا المغربية الموسعة هي بعيدة عن حمى عام 1958، وعن حماس عام 1964 أثناء إنشاء اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي C.P.C.M وعن الجدية التي تمت بها دراسة مشاريع الاندماج الاقتصادي بين عامي 1967 و1970، لنشهد بعدها لجوء كل من المغرب والجزائر وتونس عام 1976 إلى التوقيع على اتفاقات التعاون مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية كل على حدى.

(*) أمين عام، مجلس الشورى لدول إتحاد المغرب العربي، أستاذ مشارك بالدرسة الوطنية للإدارة.

(1) كان عدد سكان الدول المغربية الثلاثة، لا يتجاوز 25 مليون نسمة.

بل الأخطر من ذلك، أنه حتى بعد لقاء زرادة التاريخي عام 1988 الذي نحتفل بذكراه الثانية عشر والتوقيع على معاهدة الاتحاد المغربي عام 1989، لا تزال دول المغرب العربي تحبذ الدخول في اتفاقات شراكة على انفراد مع الإتحاد الأوروبي بدلا من تكثيف مجالات التعاون بينها في شتى مناحي الحياة، بواسطة أجهزة وهياكل وظيفية محلية وجهوية مؤهلة. وبينها وبين الدول الأخرى كالحوار في إطار جنوب شمال، وذلك للخروج من قوقعتها.

فالمعطيات الأساسية لاقتصاديات دول الاتحاد المغربي تبين بأن نسبة النمو الاقتصادي فيها، يمكن أن تتراوح بين 4 إلى 5٪ في المتوسط، وهي نسب غير قادرة على المساهمة في النمو الذاتي لبلدان الإتحاد ولا في توزيع ثرواتها توزيعا عادلا يعود بالرفاهية للموسسة على سكان المنطقة، كما أنها نسب لا تحقق لهم الوصول فرادى إلى الاكتفاء الذاتي في مجال التغذية، ولا القضاء على فقرهم أو تحسين حالة سكانهم الصحية، والقضاء على محو الأمية أو المساهمة في اقرار ديمقراطية المسار السياسي للمجتمعات المغربية وتمكين شعوبها من المشاركة في الحياة السياسية، واحترام الحريات العامة ولا على العمل من أجل تفعيل الأجهزة المكلفة بالتسيير، ومحاربة الأفات الاجتماعية الخطيرة.

فحجم السوق أصبح في إطار عولة التبادلات التجارية عاملا رئيسيا، في حين أن أسواق غالبية دول الاتحاد المغربي هي ذات حجم محلي محدود.

وهي من المعطيات التي تفرض على دول الاتحاد بذل مجهودات معتبرة لادماج المنطقة بصفة منسجمة في المجتمع الدولي، بدءا بالعمل على تطوير نظم القيم السوسيوثقافية المغربية وتكييف هياكلها الاجتماعية من خلال الاهتمام بانشغالات الشباب المغربي المطالب بصياغة القيم الجديدة لمجتمعه والمساهمة بجدية في بناء الوحدة

المغربية على أسس الانسجام والتبصر والاقتناع وذلك في إطار المرجعيات المشتركة لشعوب المنطقة ومعطياتها ومؤشراتها، السوسيواقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فواقع أقطارنا المغربية، لم يتكيف بعد والمتغيرات الدولية، ولا يزال رهين منطق السياسات التي تقف دون تحقيق الوحدة المنشودة، فلم يتخلص بعد من تقلبات الزمن، ولم تتضافر جهود عملنا الوحدوي، بغية تجاوز بؤر الخلافات الصورية وتصفية الأجواء السياسية المغربية بالاعتماد على أساليب التداول في القضايا السياسية المشتركة العالقة كمنهاج للعمل الوحدوي.

كما أن علاقاتنا، كقاطني الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية تراجعت، لا سيما من حيث العلاقات الاقتصادية وذلك منذ انضمام كل من اسبانيا والبرتغال عام 1986 إلى حضيرة المجموعة الاقتصادية الأوروبية، باعتبارها المنافس التقليدي لدول المغرب العربي في مجال المنتوجات الزراعية السريعة التأثير، كالطماطم والحمضيات والخضر والفواكه، وزيت الزيتون، والخمور، لتزول بذلك هذه المنافسة. وأصبح الانشغال منذ ذلك الحين يكمن في أي مغرب سيواجه أوروبا؟..

أوروبا التي تدعمت مكانتها وتعززت مؤسساتها الاتحادية، ووحدت عملتها الأوروبية التي أصبحت قابلة للتداول منذ عام 1999. وأصبح مسار اندماجها في مرحلة جد متقدمة، على غرار دخول اتفاق التبادل الحر لشمال أمريكا E.N.A.L حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ 1994/1/1.

إن مسار الاتحاد المغربي، أصبح يمر بأصعب فتراته، فهو يعيش اليوم أكثر من أي وقت مضى شتاتاً وتذبذباً مقلقين، لا سيما منذ عام

1995 وذلك في الوقت الذي بات فيه من المؤكد أن لا مكانة للمنطقة المغربية بين الأمم في محيطها الجغرافي ذاته، ما لم توحد صفوفها وتشد أزرها. ولمن يكون لها بدون ذلك وجود في عصر سيمته الغالبة هي السير نحو التكتل مسaire للنقلة الجديدة في العلاقات الدولية التي هجرت فكرة الثنائية التفاوضية لتعتمد حاليا ومستقبلا على مبدأ التفاوض المتعدد الاطراف.

فلا محاولات الانضمام إلى المنطقة الاقتصادية الأوروبية تلقى القبول ولا اللجوء إلى الشراكة فرادى حقق المبتغى.

بل أنه بات من الواضح أن الدخول في علاقات واتفاقات كالشراكة مثلا خارج الاتحاد لن تكون له فعالية. وقد تأكد ذلك من خلال تجارب بعض أقطار المغرب العربي.

ففكرة اتفاقيات الشراكة هي من حيث الفكرة والمضمون والآليات، فكرة أوربية لا تعكس بالضرورة أولويات وتوجهات منطقتنا المغربية بقدر ما تعكس التوجهات الأوروبية.

كما أن الاتفاقيات الجديدة الموقعة مثلا بين دول الإتحاد الأوروبي وحوض البحر الأبيض المتوسط التي تتحدث عن الجانب السياسي والاجتماعي وعن مجالات أخرى للتعاون، ليست في نظر المتفحصين لمضمونها سوى اتفاقيات اقتصادية جزئية، يغلب عليها طابع تجارة السلع الصناعية، وذات هدف محصور عن اقامة منطقة للتجارة الحرة.

بل أن الاتفاقيات المبرمة بين المجموعة الأوروبية والدول العربية مثلا لا تتعرض إلى الصادرات الزراعية التي تعد في غاية الأهمية، بالنسبة إلينا فالمجموعة الأوروبية لا توافق على تحرير تجارة السلع الزراعية.

إن فكرة الشراكة الأوروبية أظهرت محدوديتها وفسحت المجال لانتقادها.

فالقول بأن هذه الاتفاقيات هي ذات مضمون أوروبي قول يبرره الاصرار الأوروبي على التفاوض ثنائيا فقط، وعلى إنهاء النظام التفاضلي للصادرات، حسب الدول، كالنص في الاتفاقية على رفع الحماية الجمركية بجميع أشكالها عن الصادرات الأوروبية (1).

فالشراكة الأورومغاربية في نظر منافستها القوية أمريكا وفقا لما ذهب إلى السيد موللي ويليامسون نائبة كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالتجارة في تصريح أدلت به للصحافة الجزائرية عام 1999 بمناسبة زيارتها العملية للجزائر، لا تقوم على استراتيجية شاملة، كما هو الشأن بالنسبة لاتفاقيات الشراكة الأمريكية، بل أن الشراكة الأورومغاربية هي واقعة تحت تأثير التوجيهات الفرنسية. فالمغرب العربي من خلال الجزائر كمحور مركزي، يعتبر في نظر الولايات المتحدة الأمريكية مسلكا ضروريا لتطوير علاقات أمريكا بالقارة الأفريقية. (2)

وفي هذا المسعى، حددت الغرفة الأمريكية العربية للتجارة مختلف القطاعات الحيوية ذات الأولوية في الاستثمار، كالزراعة الغذائية agroalimentaire وقطاع الصحة، وتكنولوجيا الاعلام، والتجهيزات الطبية، والبيetro كيمياوية، وقطاع المواصلات اللاسلكية، والنقل والملاحة الجوية.

(1) حالة الأردن، المادة 11 ن الاتفاقية، معلق عليها من طرف د. العوارن، أستاذ الإقتصاد بالجامعة الأردنية، محاضرة ألقيت في المعهد العالمي للفكر الاسلامي جريدة العرب ليوم 2000/5/7.

(2) Propos tenus par Madame MOLLY WILLIAMSON sous secretaire adjoints du departement Americain du commerce mors de sa visite a Alger. C.F. EL WATAAN du 05 Mai 1999.

كما كان لتوصل كاتب الدولة للشؤون الخارجية الأمريكي الأسبق، جيمس بيكر إلى إتفاقيات "هوستن" حول الصحراء الغربية. أثرا كبيرا وحافزا معتبرا لتكثيف النشاط الدبلوماسي من أجل بعث مغرب عربي قائم على المنافسة الأمريكية الأوروبية.

وفي هذا الإطار، إندرجت المبادرة التي جمعت المتعاملين الفرنسيين بنظرائهم الجزائريين في مطلع شهر فيفري من عام 2000، حيث أكد رئيس حركة المؤسسات الفرنسية MEDEF INTERNATIONAL رغبتهم للعمل في الجزائر في إطار الشراكة وفي أكثر من 20 مشروعا، 11 منها في قطاع البنوك والتأمينات، وكذا في اقتحام مجال الطاقة والكيمياء والصيدلة والنقل.

ولم يخف تخوفهم من المنافسة الخارجية الشديدة على السوق الجزائرية، سواء الأمريكية منها أو اليابانية والكندية، فلمهم بالنسبة للمتعاملين الفرنسيين هو أن تبقى فرنسا المتعامل الأول مع الجزائر.

أما بالنسبة للجزائر، كما عبر عن ذلك الوزير المكلف بالمساهمات وتنسيق العلاقات، السيد تمار، فإن عالم الأعمال هو عالم الأعمال (*).

إن الشعوب والناشئة في دول الاتحاد المغاربي تتطلع كلها لرؤية مشروع الوحدة المغاربية يتحقق على أرض الواقع، كفضاء مفضل للتنمية الاقتصادية والعمرانية، مرورا بتنمية القدرات البشرية، وتحريرها من أسباب الخمول وتشجيعها على الابداع الفكري، وبناء الشخصية المغاربية روحا وإيمانا، من خلال توحيد المنظومات التعليمية

(*) أنظر جريدة الخبر والوطن بتاريخ 2000/2/7. (تعليق حول الندوة الصحفية بين المتعاملين الجزائريين والفرنسيين المنعقدة بنزل السوفيتال عشية 2000/2/6).

والتربوية والاعلامية، في اطار التراث المشترك للأقطار المغاربية والمفاهيم الحضارية العالمية، كالديمقراطية والحرية والمساواة والإيحاء أملا في تبوء مكانة لائقة في الخريطة الدولية الجديدة.

فالمغرب العربي، شيء حقيقي، فهو تراث تاريخ مشترك ينبغي إعادة اكتشافه والدفاع عليه (1).

كما أن الاندماج الجهوي، يمكن اعتباره بمثابة تربص *apprentissage* على التفتح الدولي، بالنسبة للمؤسسات وللأمم على السواء (2). ولذلك فالمشروع الوحدوي المغربي ضرورة لا مفر منها وبنائوه يجب أن ينطلق بنظرة واقعية مستقبلية، وبخطى ثابتة مسؤولة قائمة على الثقة، لأن الأمل يظل أمانة تاريخية يتحملها الجميع.

فالانفتاح الذهني والمرونة في الأحكام السياسية، وانتهاج الحوار البناء، والثقة المتبادلة، هي جملة من العوامل الضرورية للتعجيل بإزالة الرواسب الظرفية العابرة وتجسيد المواقف التاريخية الخالدة، خدمة لرفاهية شعوب المنطقة.

فمسؤولية تسريع وتيرة العمل الوحدوي في جميع المجالات، وبعث الحياة الفعالة في مؤسسات الاتحاد وهياكله، وتجاوز كل ما من شأنه التأثير سلبا على البناء الوحدوي، هي مسؤولية تاريخية يتحملها الجميع.

(1) Journal "EL WATAN" du 11/5/1999 Algerie.

(2) Mondialisation Au dela des Mythes. 144, Casbah édition 1997. Robert BOYER.

ولتسليط الضوء على مسيرة الاتحاد المغربي منذ ميلاده القانوني عام 1989 إلى يومنا هذا، سأحاول في هذه السطور، التطرق بإيجاز إلى الوضعية الحالية للأعمال القانونية المنجزة، وللمؤسسات الاتحادية المنصبة، مستئنسا في ذلك بالمرجعيات الموثوقة التي تتوفر عليها الأمانة العامة للاتحاد، من محاضر ومعلومات حول الأجهزة الاتحادية (1). وعنصر معلومات في المسائل التالية :

- 1- الإتفاقيات الاتحادية،
- 2- الدراسات المغربية ذات الأولوية،
- 3- المنطقة المغربية للتبادل الحر،
- 4- النشاط المغربي في مجال مقاومة التصحر،
- 5- العلاقات مع التجمعات الجهوية المماثلة والمنظمات الأممية،
- 6- العمل المغربي غير الحكومي،
- 7- الوثائق والمسائل المرفوعة إلى مجلس الرئاسة (د : 7 القادمة).

1- الإتفاقيات الاتحادية

بالرجوع إلى مدونة الاتحاد المغربي منذ نشأته، نجد بأن عدد الاتفاقيات التي أقرها مجلس الرئاسة إلى غاية دورته السادسة (تونس، أبريل 94) بلغت أربع وثلاثين إتفاقية (إتفاقيات وتعليمات) ولم تستكمل شروط الدخول إلى حيز التنفيذ إلا خمس اتفاقيات فحسب منذ 93/7/14، بإيداع وثائق التصديق عليها لدى الأمانة العامة للاتحاد من قبل الدول الأعضاء الخمس (2)، وهذه الاتفاقيات هي :

(1) Journal "EL WATAN" de 11/5/1999 Algerie.

- Mondialisation Au dela des Mythes. 144. Casbah édition 1997. Robert BOYER.

- حصيلة العمل المغربي منذ قيام اتحاد المغرب العربي 1998/89، مداخلة الأمين العام لإتحاد المغرب العربي في الملتقى العام للتنظيمات والأحزاب السياسية في المغرب العربي (طرابلس 11.10/6/1998 غ.م).
(2) يراجع الجدول رقم 1 المرفق الخاص بإيداع وثائق التصديق.

- 1- اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الفلاحية.
- 2- اتفاقية خاصة بالحجر الصناعي.
- 3- اتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار.
- 4- اتفاقية خاصة بتفادي الإزدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل.
- 5- اتفاقية خاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع وبالعبور.

2- الدراسات المغربية ذات الأولوية

أقر مجلس وزراء الخارجية (د : 12 تونس، 12-13/2/1993) جملة من الدراسات مقترح إنجازها في نطاق الاتحاد وكلفت الأمانة العامة بالسهر على ذلك والبحث عن التمويل. وقد أشرفت هذه الأخيرة، إلى نهاية أفريل 1999، على إنجاز سبع دراسات ذات أولوية، ووافقت بها الدول الأعضاء وهي :

- 1- دراسة آليات تعويض الخسائر الناجمة عن تطبيق الاتفاقية التجارية والتعريفية.
- 2- دراسة تنمية صادرات منتجات الصناعات التقليدية المغربية.
- 3- دراسة السياسات المالية والنقدية والجبائية في دول الاتحاد (السياسات الجبائية).
- 4- دراسة السياسات المالية والنقدية والجبائية في دول اتحاد المغرب العربي قسم السياسات المالية والنقدية.

5- دراسة سياسات الحوافز للإستثمارات في دول اتحاد المغرب العربي.

6- دراسة تطوير هيكلية الأمانة العامة (*)

7- دراسة تنسيق وتوحيد المواصفات.

الدراسات التي في طور الإنجاز أو البحث عن مصدر تمويل هي :

1- دراسة آليات تنفيذ المراحل الخاصة بالإستراتيجية المغربية للتنمية المشتركة بدءا بمنطقة التبادل الحر وتحديد السياسات التجارية والجمركية. (بصدد الإنجاز مع (CNUCED)

2- دراسة السياسات الفلاحية المغربية. (قرر مجلس وزراء الفلاحة أن تتولى الدول الأعضاء إنجازها).

3- دراسة إنعاش قطاع البناء والأشغال العمومية (تتولى الدول الأعضاء إنجازها).

4- دراسة حول وضع السوق المغربية تجاه التكتلات الاقتصادية (أقرها الإجتماع المشترك بين وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالبناء المغربي (الجزائر 95/01/28) دون تحديد عناصرها المرجعية).

(*) والأصوب في نظرنا أن تطرح إعادة هيكلة الإتحاد ككل أجهزة ومؤسسة وصلاحيات لتفعيل العمل العمل المغربي على أسس متينة وناجعة، فالهيكلية الحالية لأجهزة الإتحاد، لا سيما الأمانة العامة ومجلس الشورى المغربي لا يمكنها مساهمة التطلعات والأمال المغربية.

وأمام الصعوبات في إيجاد أطراف دولية للتمويل، بادرت الأمانة العامة للاتحاد (ديسمبر 95) وبعد موافقة مجلس وزراء الخارجية (د : 17، الجزائر 95/6/18) ، بفتح حساب خاص لتمويل الدراسات المغربية في مرحلة أولى مفتوح للمساهمة أمام الدول الأعضاء والجهات المغربية المانحة، في إنتظار مواصلة التفكير في وضع آلية مغربية للبحث عن مصادر تمويل لهذه الدراسات.

وعلى مستوى آخر، أشرفت الأمانة العامة على إنجاز دراسة قانونية في 94/12/20، تضبط شروط معايير صفة الملاحظ في الإتحاد وكذلك تراتيب وشروط الانضمام إليه، وحولتها إلى لجنة المتابعة بتاريخ 95/1/3.

3- المنطقة المغربية للتبادل الحر

اعتمد مجلس الرئاسة (د : 3، راس لانوف، 91/3/11) وثيقة "الملامح الكبرى للاستراتيجية المغربية للتنمية المشتركة" والتي تنص على البدء بتأسيس منطقة مغربية للتبادل الحر. وقد دعا المجلس (د : 5، انواكشوط، 92/11/11-10) إلى إتخاذ الإجراءات العملية لقيام هذه المنطقة، وفقا لاعلان تونس بمناسبة انعقاد مجلس الرئاسة (د : 6، 94/4/3-2)، وقد قام على إثر ذلك فريق عمل (تابع للمجلس الوزاري للتجارة) وباعداد مشروع "إتفاقية إطارية مغربية للتبادل الحر"، إنطلاقا من مشاريع وطنية (تونس والمغرب والجمهورية).

ومن الجدير بالملاحظة أن هذا المشروع الموحد يتجاوز مفهوم الأفضليات ليؤكد على المفاهيم الجديدة للتبادل الحر وتوسيعه لقطاع الخدمات. وتشرف الأمانة العامة للاتحاد حاليا على الطور الأخير من الدراسة مع CNUCED حول "آليات تنفيذ مراحل الاستراتيجية

المغربية للتنمية المشتركة" وذلك بتمويل متناصف بين الأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD).

4- النشاط المغربي في مجال مقاومة التصحر

نظرا لما تكتسيه مقاومة التصحر من أهمية في منطقة المغرب العربي وتنفيذا لتوصيات اللجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالأمن الغذائي، وانطلاقا من الميثاق المغربي حول حماية البيئة والتنمية المستدامة (مجلس الرئاسة، د. 5، انواكشوط، 10-11/11/92)، وتماشيا كذلك مع اتفاقية كل دول الاتحاد)، قامت الأمانة العامة بالتعاون مع الأمانة الانتقالية للاتفاقية (CCD) بعدة أنشطة لمقاومة التصحر في المغرب العربي، تتلخص فيما يلي :

- إنجاز دراسة إقليمية مقاومة التصحر (الرباط، أكتوبر 1994).

- تنظيم الأيام الإعلامية المغربية حول تطبيق الاتفاقية العالمية لمقاومة التصحر (تونس، 11/1995).

- الانضمام إلى مجلس إدارة مرصد الصحراء والساحل (OSS) سنة 1996 كعضو كامل وإلى الفريق المختص بنقل مقره من باريس إلى تونس.

- البدء في الدراسات الأولية لتنفيذ مشاريع حدودية، بالتعاون مع اللجنة الدائمة ما بين الحكومات لمقاومة الجفاف بدول الساحل (1996 CILSS)، وهذه المشاريع هي :

- مشروع الدعم لمكافحة زحف الرمال وتثبيت الكثبان في المناطق الجافة وشبه الجافة في المغرب العربي (نفطة، بتونس والواد بالجزائر).

- مشروع الدعم لزراعة الأرز وزراعة الخضر ومكافحة زحف الرمال وتطوير وسائل الري الصغرى (جاولينغ ولبريد بموريتانيا - جوج بالسينغال).

- مشروع الدعم للفلاحة المعاشية، والتحكم في المياه وتثبيت الكثبان الرملية (تامنراست بالجزائر، كدال بمالي، أغاداس بالنيجر).

- البدء في إعداد "برنامج مغاربي إقليمي لمقاومة التصحر" عرض على المنتدى الدولي المنعقد بالجزائر في النصف الثاني من سنة 99.

- مشروع بعث وحدة تنسيق مغربية للإشراف على تنفيذ برنامج العمل الإقليمي الخاص بمقاومة التصحر.

- المشاركة في عدة إجتماعات إقليمية ودولية، لمتابعة تنفيذ الإتفاقية العالمية لمقاومة التصحر وكذا بحث سبل التعاون مع المنظمات الأممية والإقليمية (PNUE - UNSO - SADC - IGADD).

- إبرام إتفاقية تعاون مع اللجنة الدائمة ما بين الحكومات لمقاومة الجفاف بدول الساحل (CILSS) بتاريخ 1997/02/28.

5- العلاقات مع التجمعات الجهوية والمنظمات الأممية

تنفيذا لقرارات مجلس الرئاسة الداعية إلى دعم علاقات الاتحاد مع التجمعات الجهوية المماثلة والمنظمات الإقليمية لتحقيق أهداف الاتحاد، سعت الأمانة العامة للاتحاد المغربي إلى ربط الصلة مع هذه الأطراف (*).

والجدير بالذكر أن إتحاد المغرب العربي حضر أشغال مؤتمرات برشلونة ومالطا واستوتوغارت حول الشراكة الأوروبية المتوسطية، بصفة ملاحظ، ومع البوادر الإيجابية لإعادة تنشيط هياكل وأجهزة الإتحاد فإنه من المنتظر أن تكثف الجهود مغاربيا من أجل فتح آفاق جديدة للعلاقات بين إتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي. ومن جهة أخرى، تتجه النية مغاربيا إلى الدعوة إلى تنشيط الحوار (5+5) بالنظر إلى خصوصياتها. (وهو الفضاء أو الإطار الذي تم تنشيطه مؤخرا في البرتغال النصف الثاني من شهر جانفي 2001).

6- العمل المغربي غير الحكومي

أكد مجلس الرئاسة (د : 6، تونس، 2-3/4/94) على أهمية عمل المنظمات المغربية غير الحكومية ومساهمتها في تحقيق أهداف الاتحاد. وعلى هذا الأساس سعت الأمانة العامة إلى ربط الصلة مع عدد من هذه الجمعيات بغية حصرها وتصنيفها وإعداد مقاييس موحدة لاعتبار أنشطتها ذات بعد مغاربي، وقد تمخض عنها إلى حد تاريخ (ماي 99) إلى حصر 87 جمعية مغاربية (28 جمعية، 41 إتحاد، 12 رابطة مهنية) وهي

(*) أنظر الجدول الثاني الذي يبين الإتفاقيات المبرمة أو المقترحة في هذا المجال.

تشكل نواة أولية لدليل جامع (بصدد الإنجاز) على مستوى الأمانة العامة للاتحاد، يهتم بالخصوص بإمكانية نظام توثيقي لأنشطتها واختصاصاتها، في انتظار ما سيقدره مجلس الرئاسة بخصوص مبدأ مساهمة هذه المنظمات غير الحكومية بصفة "ملاحظ" في مداولات الأجهزة الاتحادية.

7- الوثائق والمسائل الاتحادية المرفوعة إلى مجلس الرئاسة في دورته القادمة (د : 7)

من المنتظر أن تدرس الاجتماعات التحضيرية للدورة القادمة لمجلس الرئاسة (د : 7) مشاريع 21 وثيقة اتحادية جاهزة فنيا بغية رفعها للمجلس الموقر لما يقرره بشأنها، ويرى فريق القانونيين (الرباط 24، 25-01-1997) حصرها في 19 فقط. وذلك على النحو التالي :

1- مشروع تعليمية رقم 9 تحدد شروط بيع وتوزيع الأدوية البيطرية بالتقسيم داخل دول اتحاد المغرب العربي،

2- مشروع تعليمية رقم 10 خاصة بتحديد الشروط الصحية البيطرية لتبادل الأعلاف.

3- مشروع تعليمية رقم 11 خاصة بتحديد الإجراءات للقضاء على الحمى القلاعية،

4- مشروع تعليمية رقم 12 خاصة بتحديد الإجراءات اللازمة لمقاومة طاعون الخيليات،

5- الملحق الخاص بشهادة المنشأ بين دول اتحاد المغرب العربي الخاصة باتفاقية تبادل المنتجات الفلاحية،

6- مشروع ملحق توضيحي لقواعد منشأ المواد المتبادلة في اطار الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية،

7- مشروع ملحق خاص بتطبيق الرسم التعويض الموحد بنسبة 17,5٪.

8- مشروع ملحق توضيحي للملحق الخاص بالتدابير الوقائية لاتفاقية تبادل،

9- لائحة بقائمة المنتوجات الفلاحية المحررة من القيود غير الجمركية،

10- مشروع بروتوكول اتفاق خاص بالتدابير الوقائية،

11- مشروع البروتوكول التعديلي للاتفاقية التجارية والتعريفية،

12- مشروع اتفاقية إنشاء مجلس التعاون الجمركي المغربي،

13- التعليمات المغربية الموحدة لتطبيق الاتفاقية المغربية لتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل.

14- مشروع النظام الأساسي للجنة المغربية الاستشارية الدائمة لشؤون الجالية.

15- النظام الأساسي للإتحاد المغربي لمعاهد ومؤسسات تكوين إطارات الطفولة والشباب والرياضة.

16- مشروع اتفاقية بين إتحاد المغرب العربي والاتحاد الأوروبي حول تعليم اللغة العربية والحضارة العربية الاسلامية لأبناء الجالية،

17- مشروع النظام الأساسي الموحد للقضاة،

18- مشروع المركز المغربي للبحوث القضائية والقانونية،

19- مشروع إنشاء وتنظيم المركز المغربي للتحكيم التجاري الدولي.

20- قائمة الآفات والأمراض الحجرية المحظورة الدخول إلى دول اتحاد المغرب العربي، (يقترح القانونيون اعتمادها من قبل لجنة الأمن الغذائي).

21- بروتوكول إطاري خاص بتبادل خدمة البريد المصور، (ينص على دخوله حيز التنفيذ سنة بعد توقيعه من قبل وزراء البريد).

ومن المنتظر كذلك أن ينظر مجلس الرئاسة، وبالإضافة إلى مشروع ميزانية كل من مجلس الشورى والهيئة القضائية، في مشروع لتصنيف القرارات الاتحادية وتعيين جهة إصدارها واعتمادها عن طريق التفويض وضبط الشروط اللازمة لذلك دون الإخلال بأحكام المادة 6 من المعاهدة والتي تنص على أن مجلس الرئاسة هو الجهة الوحيدة لإتخاذ القرارات.

ومن جهتنا نأمل أن تدرج مسألة إعادة النظر في الطبيعة القانونية لمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي بجعله هيئة برلمانية مصغرة تتمتع على غرار ما هو معمول به في المجالس النيابية المماثلة في الاتحادات الأخرى، بكافة الصلاحيات اللازمة، كالنظر والمصادقة مثلا على الاتفاقيات المغربية.

جدول رقم 1 يتعلق بإيداع وثائق التصديق :

الدولة	تونس	الجزائر	الجمهورية	المغرب	موريتانيا
عدد الاتفاقيات المودعة	27	29	25	5	19

جدول رقم 2 يتعلق بالاتفاقيات المبرمة أو المقترحة في هذا المجال :

الجهة	الاتفاقية	تاريخ ومكان التوقيع
- جامعة الدول العربية	محضر إجتماع التعاون	القاهرة 93/11/10
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية	إتفاقية تعاون	مشروع التعاون قائم في انتظار تقنينه
- منظمة المؤتمر الإسلامي	اتفاقية تعاون	جدة 93/11/13
- البنك الإسلامي للتنمية	مذكرة تفاهم	
- جمعية أمم جنوب شرق آسيا (ASEAN)	اتصالات أولية	
- البنك الإفريقي للتنمية (BAD)	مشروع دعم مؤسساتي	اتصالات منذ 93/11
- برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)	اتفاقية تعاون لدعم مشروع	الرباط 93/12/10
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية	مباحثات للتعاون	

الجزائر	اتفاقية تعاون	- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا (CEA)
94/12/27		
جنيف 94/4/28	اتفاقية تعاون	- ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED)
الرباط 95/5/24	اتفاق تعاون	- برنامج الأمم المتحدة للتدريب على مواجهة الكوارث
تمت بتبادل رسائ	اتفاقية تعاون	- الاتحاد الجمركي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى (UDEAC)
95/10/25		
95/11/20		
تمت بتبادل رسائل 96/2/29	اتفاقية تعاون	- المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO)
الرباط 96/9/26	اتفاق دعم مشروع	- منظمة الأغذية والزراعة (FAO)
نيامي 97/2/26	اتفاق تعاون	- اللجنة الدائمة ما بين الحكومات لمقاومة الجفاف بدول
الساحل (CILSS)		
الرباط	اتفاقية تعاون	- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI)
97/10/10		
مشروع	اتفاقية تعاون	- المجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الوسطى (CEEAC)
مشروع	اتفاقية تعاون	- منطقة التبادل التفاضلي (الإفريقية) (ZEP)